"ويغتنم أعضاء المجلس هذه الفرصة للإشادة بجنود القوة وبالدول المساهمة بقوات لتضحياتها والتزامها بقضية السلم والأمن الدوليين في ظل ظروف صعبة".

وفي رسالة مؤرخة ٢٢ آذار/مارس ١٩٩١ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن[١٧] أشار الأمين العام إلى بيانه المؤرخ ٢١ آذار/مارس ١٩٩١ الذي أدلى به في المشاورات غير الرسمية للمجلس وأعلن فيه قراره بتعيين خلف للسيد غونار يارنغ الممثل الخاص إلى الشرق الأوسط، الذي كان قد أعلن اعتزاله من منصبه في رسالة موجهة إلى الأمين العام في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١. وأكد الأمين العام قراره، الذي يسري اعتبارا من ٢٢ آذار/مارس ١٩٩١، بتعيين السيد إدوارد برونر (سويسرا) ممثلا خاصا إلى الشرق الأوسط طبقا للفقرة ٣ من قرار المجلس ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧.

وفي رسالة مؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩١ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن[١٨]، أشار الأمين العام إلى قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك التي كان على المجلس أن يخطط لتجديد ولايتها في موعد غايته ٣١ أيار/مايو ١٩٩١ وأبلغ المجلس أن اللواء أدولف رادوور (النمسا) الذي كان قائد القوة منذ ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ سوف ينهي فترة خدمته يوم ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، وأن في نية الأمين العام، بعد إجراء المشاورات المعتادة مع الأطراف، وفي حالة إذا ما جدد مجلس الأمن ولاية القوة، تعيين اللواء رومان ميشتال (بولندا) في منصب قائد القوة اعتبارا من ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١.

وفي رسالة مؤرخة ٣ أيار/مايو ١٩٩١[١٩] أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام التالي:

"أتشرف بأن أبلغكم أن أعضاء مجلس الأمن قد أطلعوا على رسالتكم المؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩١[١٨] بشأن اعتزامكم تعيين اللواء رومان ميشتال (بولندا) في منصب قائد قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وهم يوافقون على الاقتراح الوارد في رسالتكم".

وفي الجلسة ٢٩٩٠، المعقودة في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١، ناقش المجلس البند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط: تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (S/22631 و Add.1)"[٧].

<u>القرار ٦٩٥ (١٩٩١) المؤرخ</u>
<u>٣٠ أيار/مايو ١٩٩١</u>

<u>إن مجلس الأمن</u>،

<u>وقد نظر</u> في تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك[٢٠]،

<u>يقرر</u>:

(أ) أن يطلب إلى الأطراف المعنية القيام فورا بتنفيذ قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣؛

93-41585

(ب) أن يجدد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لمدة ستة أشهر أخرى، أي حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١؛

(ج) أن يطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في نهاية هذه المدة، تقريرا عن تطورات الحالة والتدابير المتخذة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣).

اتخذ بالإجماع في الجلسة ٢٩٩٠.

مقرران

وفي الجلسة ذاتها، وبعد اتخاذ القرار ٦٩٥ (١٩٩١)، أدلى الرئيس بالبيان التالي[٢١]:

"فيما يتعلق بالقرار الذي اتخذ توا بشأن تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لفض الاشتباك، أذن لي بأن أدلي، نيابة عن مجلس الأمن، بالبيان التكميلي التالي:

"كما هو معروف، ورد في الفقرة ٢٣ من تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك[٢٠] أنه: 'بالرغم من الهدوء الحالي في قطاع إسرائيل - سوريا، فإن الحالة في الشرق الأوسط ككل لا تزال تنطوي على خطر، ويرجح بقاؤها كذلك ما لم يتسن التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط'. ويعكس بيان الأمين العام هذا رأي مجلس الأمن."

وفي الجلسة ٢٩٩٧، المعقودة في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩١، ناقش المجلس البند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط: تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (S/22829)"[٢٢].

القرار ٧٠١ (١٩٩١) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩١

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) المؤرخين ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨، و ٥٠١ (١٩٨٢) المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٢، و ٥٠٨ (١٩٨٢) المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٢، و ٥٠٩ (١٩٨٢) المؤرخ ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٢، و ٥٢٠ (١٩٨٢) المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، وكذلك إلى جميع قراراته بشأن الحالة في لبنان،

وقد درس تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ١٩٩١[٢٣]، وإذ يحيط علما بالملاحظات المبداة فيه،

وإذ يشير إلى تقرير فريق الأمانة العامة المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩١[٢٤] ودون المساس بآراء الدول الأعضاء بشأنه،